كلمة التحرير

إشكاليَّات منهجية في التعاطي مع السُّنَّة

طه جابر العلواني*

من أهم الأمور التي شَغَلتْ العقلَ المسلم، وما تزال تشغله قضيَّة صياغة العلاقة بالدقة اللازمة بين الكتاب الكريم والسنَّة النبويَّة المطهرة. فمع أنَّه من البديهي أنَّ القرآن الكريم هو المصدر المنشئ للأحكام، وأنَّ السنَّة النبويَّة هي بيان له على سبيل الإلزام، بَيْدَ أنَّ طبيعة العلاقة بينهما بقيت –على وضوحها– مَثَارَ كَثِيرٍ من التساؤلات، وذلك لأنَّ بعض أهل العلم يقولون: "إنَّ السنَّة يمكن أن تكون مصدراً مُسْتَقِلاً عن القرآن في إنشاء الأحكام أو في الكشف عنها،" وقد ترتَّب على هذا التصور أن قرر الأصوليُّون والفقهاء أنَّ السنَّة هي المصدر الثاني للتشريع. وانطلقوا في بناء هذا التراث من قضيَّة "القطع والظن"، فالقرآن مقطوع به فهو أول، والسنَّة في عامتها ظنيَّة فلتكن مصدراً ثانياً.

وفي الوقت نفسه نجد كثيراً من العلماء في مقابل ذلك دَمَجُوا بين الكتاب والسنَّة وعدّوهما وحياً لا يختلف إلا في مجال الإعجاز والتعبُّد، وبعضهم شاع لديه استعمال التثنية بأن يقال: "الوحْيَيْن"، وأنَّ التمييز يَكْمُنُ في أنَّ القرآن الحكيم وَحْيٌ باللفظ، والسنَّة وَحْيٌ بالمعنى، والقرآن مُتَحَدَّى به، مُعْجِزٌ، وما السنَّة بمعجزة، والقرآن يتلى بلفظه كما أُنْزِلَ، في حين يجوز أن تُروى السنَّة بالمعنى. وقد ترتب على هذه التصورات مَذَاهِبُ خَطِيرَةٌ، منها القول بجواز نسخ السنَّة للقرآن الكريم والعكس، وكذلك قبول فكرة إمكان التعارض بينهما ووجوب التوفيق سواء بطريق النسخ أو بطريق التأويل أو بأيّة طريق أخرى، مما أدى إلى توهم بعضهم أنَّ الفوارق بينهما هي فوارق شكليَّة فقط تتعلق

---

* الرئيس السابق للمعهد العالمي للفكر الإسلامي، ورئيس التحرير المؤسس لمجلة إسلامية المعرفة، توفاه الله صباح يوم ٤ آذار (مارس) ٢٠١٦م. وهذه المادة من كتابه إشكالية التعامل مع السنة النبوية، انظر هذه المادة في:

– العلواني، طه جابر. **إشكالية التعامل مع السنة النبوية**، عمان: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ٢٠١٤م، ص١٧٥–١٨٥.

بالألفاظ وبالمرتبة، وبذلك أصبحت معاني القرآن الكريم يمكن أن ترتبط بالإطار التاريخي الذي تكونت فيه السنَّة النبويَّة المطهرة ارتباطاً وثيقاً يجعل بيئة التنزيل هي نفسها بيئة التفسير والتأويل الذي لا يجوز تجاوزه، بحيث لا ينبغي أن يبحث عن أي معنى آخر لآيات القرآن الكريم خارج عن تطبيقات عصر التنزيل وفهم الصدر الأول. وذلك قد يؤدي إلى نفي صفة الإطلاق عن القرآن، ونفي كونه معادلاً موضوعياً للكون وحركته، بحيث يقوم باستيعاب كل عصر ويتجاوزه حتى يوم الدين؛ وذلك معنى كونه خاتماً لكتب الله تعالى وحكمة حفظ الله له، وعصمته من أي تغيير أو تحريف. فالقول بذلك قد يؤدي إلى ما يسمى اليوم بـ"التاريخانيَّة"؛ أي تقييد القرآن الكريم ومعانيه بفترة تاريخية محددة هي التي حاول الأصوليُّون رفضها حين عالجوا قضيَّة الخطاب القرآنيّ، وهل هو خطاب شامل لمن يأتي بعد عهد رسول الله ﷺ وصحابته –رضوان الله عليهم–، أم هو خطاب خاص بتلك المرحلة؟ فقرروا أنَّه خطاب شامل للناس كافّة يتناول كلَّ من يُخلق حتى يوم الدين.

إنَّ أي نوع من الفهم يمكن أن يؤدي إلى توهم نسبيَّة القرآن الكريم، وأنَّه ليس نصاً مطلقاً يستوعب الزمان والمكان يُعَدُّ فَهْماً خطيراً لا بد من التنبه إليه واستبعاده، ولا يغني القول بعموم الخطاب وشموله إذا عدّ القرآن في المآل نصاً نسبياً يتحدَّد بالزمان والمكان. فمؤدّى ذلك أنَّ النص القرآنيّ لا يمكن له أن يستوعب "الصيرورة التاريخيَّة"، ولا أن يتجاوزها. وفي ذلك كله تجاهل للتحديد الدقيق للعلاقة بين الكتاب والسنَّة، ذلك التحديد الذي جاءت به آيات سورة النحل وغيرها، ومنها قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِي ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٗ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ ٦٤﴾ (النحل: ٦٤)، وقوله تعالى: ﴿وَيَوۡمَ نَبۡعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٖ شَهِيدًا عَلَيۡهِم مِّنۡ أَنفُسِهِمۡۖ وَجِئۡنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِۚ وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ تِبۡيَٰنٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٗ وَبُشۡرَىٰ لِلۡمُسۡلِمِينَ ٨٩﴾ (النحل: ٨٩). إضافة إلى قوله سبحانه في سورة النمل: ﴿إِنَّمَآ أُمِرۡتُ أَنۡ أَعۡبُدَ رَبَّ هَٰذِهِ ٱلۡبَلۡدَةِ ٱلَّذِي حَرَّمَهَا وَلَهُۥ كُلُّ شَيۡءٖۖ وَأُمِرۡتُ أَنۡ أَكُونَ مِنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ٩١ وَأَنۡ أَتۡلُوَاْ ٱلۡقُرۡءَانَۖ فَمَنِ ٱهۡتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهۡتَدِي لِنَفۡسِهِۦۖ وَمَن ضَلَّ فَقُلۡ إِنَّمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُنذِرِينَ ٩٢﴾ (النمل: ٩١–٩٢).

وهذه الآيات تحدد بوضوح أنَّ محور الرسالة ومصدرها المنشئ هو القرآن الكريم. وأنَّ مهمة النبوَّة تبليغُه وبيانُه، وتقديم نموذج تطبيقيّ لِقِيَمِهِ وَأَحْكَامِهِ يُمْكِنُ للبشريَّة أن تَحْتَذِيَهُ في كل أزمانها وأماكنها، وليست البشريَّة مُطَالَبَةً بإعادة إنتاجه، وإذا تصورت ذلك فإنَّها واهمة خاطئة. وما لم تتم عمليَّة تحديد دقيق لعلاقة الكتاب بالسنَّة، وبيان دقيق لطبيعة كل منهما، لتبدو الفوارق الدقيقة بينهما، فإنَّ من الصعب جداً تجاوز تلك الإشكاليَّة، وسوف يحدث خلط رهيب في إطار "المرجعيَّة".

لقد حفل تراثنا الفقهيّ والأصوليّ والحديثيّ وغيره بأفكار لم تفهم جيداً وشوَّشت على طبيعة هذه العلاقة، ومنها تلك المَقُولاتُ التي رَوَّجَهَا بَعْضُ أهل العلم بالقول بأنَّ: "السنَّة قاضية على الكتاب"، وأنَّها "ناسخة له"، وأنَّ "الكتابَ يحتاجُ السنَّة أكثر مما تحتاج السنَّةُ إلى الكتاب"، وهي أقوال غير دقيقة ولا مسؤولة، إن دلت على شيء فإنَّما تدل على تلك الإصابات الفكريَّة الخطيرة التي نَجَمَتْ عن اضطراب فهم العلاقة بين الكتاب الكريم والسنَّة النبويَّة في تلك الأذهان، واستدرج بعض العلماء إلى الدخول بعمليَّات مفاضلة بينهما، وإذا كان علماء الأمَّة قد رفضوا التسوية المطلقة بينهما، فإنَّهم يرفضون كذلك تلك التَّفْرِقَةَ غَيْرَ الدقيقة التي تَرَتَّبَتْ عليها إِصَابَاتٌ فِكْرِيَّةٌ خَطِيرَةٌ.

كما أنَّ كثيراً من الدراسات ذات العلاقة بهذا الجانب من معارفنا الإسلاميَّة، وعلوم الكتاب والسنَّة الموروثة انبثقت أو بُنِيَتْ على تلك الفرضيات المشار إليها، فَكَرَّسَتْ أفكاراً لا تزال تحتاج إلى مراجعة لتصحيح مسار تلك العلوم والمعارف في ضَوْءِ إعادة النظر في العلاقة بين المصدرين؛ المُنْشِئِ وَالمُبَيِّنِ.

كما أنَّ طرائق الاستدلال المرتبطة بالجزئيَّات الفقهيَّة وجدت في السنَّة مصدراً أيسر في الرجوع إليه من القرآن الكريم، لارتباطها بوقائع وأشخاص وأحداث واقعيَّة يسهل العثور على أشباه ونظائر لها في الأزمنة اللاحقة، فكرّست بذلك فكرة الانفصال بين المَصْدَرَيْنِ وقطعت أشواطاً طويلة في بناء كثير من جزئيَّات القضايا الفقهيَّة على ذلك التصور، حتى تحولت إلى مُسَلَّمَةٍ لا تكاد تقبل مراجعة.

وزاد من ذلك تعقيداً اختلاط محاولات تحديد العلاقة بين الكتاب والسنَّة بمحاولات القدح في "حجيَّة السنَّة" أو التقليل من أهميَّتها، وعدم التمكن من صياغة خطاب العلاقة بين المَصْدَرَيْنِ بشكل يفتح العقول للتداول المعرفيّ الحرّ في هذا الأمر بشكل هادئ بعيد عن التَّشَنُّجَاتِ والاتهامات بإنكار الحُجِّيَّةِ أو التقليل من أهميَّة السنَّة النبويَّة المطهرة؛ بصورة تُبقي على مبدأ العلاقة التكامليَّة بين الكتاب والسنَّة، لتحل محلها تلك العلاقات التي تكرّست بناء على ما ذكرنا.

١. إشكالات في التراث الأصولي:

إنَّ هناك نوعاً من الغبش لدى بعض المعاصرين في فهم مهام صاحب الرسالة ﷺ وتنوعها والحدود الفاصلة بين مهمة وأخرى. وتمييز ذلك لا شك أمر فيه عدد من الصعوبات، ويحتاج إلى البحوث المتعمقة المستفيضة؛ للكشف عن الفواصل بين صفة وأخرى من صفاته ﷺ؛ إذ كان الأصوليُّون الكبار –رحمهم الله– قد قاربوا فهم تنوع مهام صاحب الرسالة، بما يتعلق بأفعاله ﷺ، وتنوعت وتعددت أقوالهم في ذلك بناءً على ملاحظة صفاته المختلفة ﷺ من الإمامة والنبوَّة والبشريَّة، ففرقوا بين الفِعْلِ الجِبِلِّيِّ، والتصرف الطبيعيّ الذي يقوم به عليه الصلاة والسلام بفطرته البشريَّة، وطبيعته الإنسانيَّة، والفعل الذي يقوم به بوصفه نبيّاً ورسولاً، والفعل الذي يقوم به للتعليم، والفعل الذي يقوم به بصفته إماماً وحاكماً، والفعل الذي يقوم به بمقتضى أيّة صفة أو مهمة أخرى، لكنَّهم لم يَطّرِدُوا في ذلك في معالجتهم لأقواله عليه الصلاة والسلام، وذلك لما تقرر عند الأصوليين من فُرُوقٍ بين الفعل والقول يعرفها أَهْلُ الاخْتِصَاصِ، وبذلك تأثرت قضيَّة الفهم أيضاً لهذا الأمر الذي يحتاج منَّا إلى كثير من الدراسات والضبط والتحقيق. إذ كيف يُدَلِّلُ الأصوليُّون على هذا التمييز الذي أقاموه بين تصرفات النبي ﷺ بوصفه إماماً، وبوصفه قاضياً، وبوصفه قائداً، وبوصفه نبياً؟ وكيف نضع الخطوط العريضة الفاصلة فيه؟ ولِمَ لا تُحَدِّدُون لنا السنن بوصف كل تصرف كما حددتم لنا الصحيح والحسن

والضعيف ونحوه، كأن تُصنَّف أَحَادِيثُ صحيح البخاري إلى أحاديث مَرْوِيَّةٍ عنه ﷺ بوصفه إماماً وأخرى بوصفه نبياً؟ وهكذا.

لم يحدد الأصوليُّون السُّنَنَ التَّشْرِيعِيَّةَ وَغَيْرَ التَّشْرِيعِيَّةِ، ذلك لأنَّهم لما تَعَاطَوْا مع السّنَّة أخذوا ما قاله المحدّثون ووقفوا عند المباحث التي كان لأئمتهم فيها مواقف فعدّلوها في صالح أئمتهم، وفي الباقي قبلوا تعريفاتهم في الصحيح، والحسن، والمشهور، والمُعَلَّلِ، والمُدَلَّسِ وَالمُعَنْعَنِ وغيره...

وبذلك جعلوا السُّنَنَ عَامَّةً عَائِمَةً دون تحديد، وعدّوها جميعاً تشريعاً، حتى السُّنَنُ غَيْرُ التَّشْرِيعِيَّةِ مِثْلُ الطبيعية أو الجِبِلِّيَّةِ عُدّ أنَّ الأصل فيها أنَّها تَشْرِيعٌ. ورغم ذلك عدّوها كذلك مُتَضَمِّنَةً لأحكام. وفوق ذلك فتحوا بوابة التشريع لمّا أَعْطَوُا السنَّة سُلطَةً مُسْتَقِلَّةً في التشريع وَمُوَازِيَةً للقرآن، فَاعْتُبِرَ كُلُّ حديث يأتي عنه ﷺ شريعة، بمعنى أنَّه إذا لم يدل على شيء إلا على الإباحة فهو مباح.

٢. سيطرة المنهج الفقهيّ على التعاطي مع السنَّة النبويَّة:

إنَّ التركيز على الجانب الفقهيّ، والنظر إلى أنَّ الكتاب الكريم والسنَّة النبويَّة مصدران للأحكام فقط، أدّى إلى ضُمُورِ إدراك العقل المُسْلِمِ بأنَّهما -معاً- مصدران لبناء الإنسان وتحقيق العُمْرَانِ وإنشاء الحضارة، ومن ثمّ فإنَّ الحاجة مَاسَّةٌ إلى تسليط الأضواء على الجوانب الأخرى التي لم تَحْظَ من العقل المسلم بما حَظِيَتْ به آيات، وأحاديث الأحكام من اهتمام نتيجة بروز الاتجاه الفقهيّ أو هيمنته وسيطرته، واستغراق العلماء فيه.

كما أنَّ طرائق الاستدلال المرتبطة بالجزئيَّات الفقهيَّة وجدت في السُّنَّة مصدراً أيسر في الرجوع إليه من القرآن الكريم، لارتباطها بوقائع وأشخاص، وأحداث واقعيَّة يسهل العثور على أشباه ونظائر لها في الأزمنة اللاحقة، فكرَّست بذلك فكرة الانفصال بين المصدرين وقطعت أشواطاً طويلة في بناء كثير من جزئيَّات القضايا الفقهيَّة على ذلك التصور، حتى تحولت إلى مُسَلَّمَةٍ لا تكاد تقبل مراجعة.

وتبرز في هذا الإطار أيضاً قضيَّة "فهم السُّنَّة النبويَّة المطهرة"، فقراءة كل من الكتاب الكريم والسنَّة النبويَّة المطهرة من المنظور الفقهيّ التجزيئيّ –وحده– قد أدّت إلى تجاهل "الوحدة البنائيَّة للقرآن الكريم" و"الوحدة البنائيَّة للسنَّة النبويَّة المطهرة"، ثم وحدتهما بوصفهما مصدرين متكاملين؛ أحدهما مُبَيَّنٌ وَالآخَرُ مُبَيِّنٌ، مما كَرَّسَ تصور التَّرَاتُبِيَّةِ بينهما؛ هذه التراتبيّة التي وضعها الفقهاء بناء على الحديث الموضوع المروي عن معاذ بن جبل ﷺ،[1] إنَّما هي تَرَاتُبِيَّةٌ قامت على جملة من الفرضيَّات الخاطئة:

الفرضيَّة الأولى: هي فرضيَّة أنَّ النصوص؛ أي آيات الكتاب متناهية والوقائع غير متناهية، وكيف تكون النصوص متناهية والله سبحانه يقول: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِم مِّنْ أَنفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ ۚ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿٨٩﴾﴾ (النحل: ٨٩).

وفي الآيتين بعدها ذكر مجموعة من الكليَّات، ليبيِّن الطريقة التي يستوعب القرآن المجيد فيها كلَّ ما حدث أو يحدث في الحياة البشريَّة، ويقدِّم لها التقييم الدقيق اللائق بها كما يقدم رسول الله ﷺ النماذج العمليَّة للتطبيق، ومن هنا فإنَّ الله سبحانه قد نص بأنَّه ما فرط في الكتاب من شيء.

والفرضيَّة الثانية: التي تثيرها هذه التراتبيَّة التي جاءت في ذلك الحديث الموضوع أنَّه لا يلجأ إلى السنَّة بحثاً عن حكم إلا عند اليأس من وجودها في الكتاب، وهذا مُنَافٍ لما

[1] "أنَّ رسول الله ﷺ لما أراد أن يبعث معاذًا إلى اليمن قال: كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟ قال: أقضي بكتاب الله، قال: فإن لم تجد في كتاب الله؟ قال: فبسنَّة رسول الله، قال: فإن لم تجد في سنَّة رسول الله ولا في كتاب الله؟ قال: أجتهد رأيي ولا آلو. فضرب رسول الله ﷺ صدره وقال الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله." جاء في التلخيص الحبير لابن حجر: "أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن عدي والطبراني والبيهقي من حديث الحارث بن عمرو عن ناس من أصحاب معاذ عن معاذ. قال الترمذي: "لا نعرفه إلا من هذا الوجه وليس إسناده بمتصل." وقال البخاري في تاريخه: "الحارث بن عمرو عن أصحاب معاذ وعن أبي عون: لا يصح ولا يعرف إلا بهذا"... قال ابن حزم: "لا يصح؛ لأنَّ الحارث مجهول وشيوخه لا يعرفون." قال: "وادّعى بعضهم فيه التواتر، وهذا كذب، بل هو ضد التواتر لأنَّه ما رواه أحد غير أبي عون عن الحارث"... وقال ابن الجوزي في العلل المتناهية: "لا يصح وإنَّ الفقهاء كلهم يذكرونه في كتبهم ويعتمدون عليه، وإن كان معناه صحيحاً...". انظر أيضاً:
– ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد. **تلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير**، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، المدينة المنورة: د.ن، ١٩٦٤م، ج٤، ص٢٠٦.

تقدم، ومُنَافٍ لتلك العلاقة التي رسمها الباري تعالى، وأكدها رسوله ﷺ بين الكتاب الكريم وتطبيقاته النبويَّة.

إنَّها تحمل إشكاليَّة أخرى وهي أنَّ الاجتهاد لا يلجأ إليه إلا عند فقدان الحكم في الكتاب والسنَّة، في حين أنَّا نعلم من أدلة الشرع أنَّ الواجب الأول على الإنسان هو معرفة الله سبحانه، وهذه المعرفة تبدأ بالنظر العقليّ مروراً بالنظر في دعوى النبيّ ومعجزته للوصول بعد ذلك إلى الإيمان والتسليم بما جاء به النبي ﷺ.

وحين تُدرَك هذه الحقيقة، وتُؤخَذ بهذا الشكل، نكتشف أنَّ معظم الجدل الذي دار قديماً، وما زال يدور، حول حُجِّيَّةِ السنَّة واستقلالها بالتشريع، وكونها قاضية على الكتاب أو كون الكتاب يقضي عليها، أمور حدثت نتيجة الخلط بين تلك الحقائق والطاقات الإنسانيَّة عند المتعلم، التي تفرض عليه التدرج في تعلّم الأهم فالمهم.

ولقائل أن يقول: إنَّ المجتهد إذا عالج قضيَّة ما فإنَّه يجمع سائر ما يصل إليه من أحاديث متعلقة بها، ويقوم بتصنيفها ودراستها، ومعرفة ناسخها من منسوخها، ومطلقها من مُقَيَّدِهَا ومُجْمَلِهَا ومُبَيِّنِهَا ونحو ذلك، وذلك يعني أنَّ القراءة كانت قراءة كليَّة، فلماذا توصف بالجزئيَّة؟

والجواب على هذا، أنَّنا لم نقصد بالقراءة الكليَّة هذا الاتجاه، فبالرغم من أنَّه يبدو للوهلة الأولى كليّاً، لكنَّه في الحقيقة لا يدور حول كليَّات السنَّة وكليَّات القرآن، بل يدور حول كليَّة ترتبط بجزئيَّة أو بسؤال فقهيّ مباشر، نحن نريد بالكليَّة "الكليَّات العامَّة" و"القيم المطلقة". وهذه الكليَّات والقيم إنَّما تكتشف من خلال النظر إلى الوحي في كليَّته وغائيَّته ومقاصد الحق من الخلق، والفكرة الكليَّة عن الكون والإنسان والحياة، والقيم الحاكمة، وهي التوحيد والتزكية والعمران، ثم العدل والحريَّة وتحقيق الضروريَّات الإنسانيَّة والحاجيَّات والتحسينيَّات، فهذه هي الأمور الكليَّة التي تدفع ملاحظتها إلى تشكيل الضوابط والكشف عن الكامن والمحددات المنهجيَّة، كما أنَّها هي التي تكشف عن المبادئ العامَّة للوحي، لِتُعِينَ المجتهد والباحث بعد ذلك على إدراج الجزئيَّات في إطار

الكليَّات وفهمها في ذلك الإطار، لكن تجاوز هذه الطريقة إلى القراءة بالنموذج الفقهي وحده ربما ساعد على عدم بروز الحاجة للوصول إلى "القراءة المنهجيَّة الكليَّة".

٣. تفرد منهجيَّة الإسناد:

لقد عُدّتْ مَنْهَجِيَّةُ الإسناد قِمَّةً لا تعلو عليها مَنْهَجِيَّةٌ أخرى، فيما يتعلق بتصحيح السُّنة النبوية، على اعتبار أن الأنظار تركزت على السُّنة بوصفها نصوصاً وألفاظاً وعبارات حديثية منضبطة، مثل آيات القرآن الكريم، ومن ثمّ فإذا صح السّند فينبغي أن ينقطع كل حديث عمّا عدا ذلك. وكان الأمر يقتضي أن تعطى لمقاييس نقد المتون، وهي مقاييس معرفية دقيقة أسسها علماء الحديث أنفسهم، فرصة التكامل مع منهجية الإسناد، لتنفتح آفاق التفكير على السنة النبوية لا باعتبارها نصوصاً مُجَزَّأَةً، بل باعتبارها طريقة حياة بالقرآن الكريم، وطريقة تنفيذ وتجسيد لِقِيَمِهِ وَتَعَالِيمِهِ. هذه الثقة التي مُنِحَتْ لمنهجية الإسناد بُنِيَتْ على فرضية أن القرآن الكريم استمد قَطْعِيَّتَهُ من النقل المتواتر له من جيل إلى من تَلاهُمْ، والحق أنَّ القرآن حفظه الله تعالى من داخله بِنَظْمِهِ فلا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه سواء تَكَاثَرَ نَقَلَتُهُ أو قَلُّوا، فإن ذلك لا أَثَرَ له في عملية تَوَاتُرِهِ وحِفْظِهِ وَعِصْمَتِهِ وَقَطْعِيَّتِهِ.

ولو أنَّ الـمَعْنِيِّينَ من علماء الحديث عَمِلُوا ما عَمِلَهُ كَثِيرٌ من الفقهاء فالتزموا الـمَنْهَجَيْنِ معاً بطريق سليم بحيث يمر الحديث من خلال منهجية السّند للكشف عن صحة سنده أو ضعفه، ثم يمرر متن الحديث ذاته من خلال منهجية نقد المتون ومقاييسها، لِغَرْبَلَةِ تلك الأحاديثِ، وَوَزْنِ مُتُونِهَا بِالمَوَازِينِ التي تَنْبَثِقُ عن اتجاهات القيم الحاكمة في الإسلام، وهي التوحيد، والتزكية، والعمران، ولو أُتِيحَ لِلمَنْهَجَيَّتَيْنِ أن تَعْمَلا معاً، وتَسْتَمِرَّا وَتَتَطَوَّرَا –معاً– لما كان هناك كَبِيرُ جَدَلٍ حول ما عرف بـ"مختلف الحديث"، أو حول "الحجية" ذاتها، ونُشُوءِ فِرَقٍ من الـمُبْتَدِعَةِ الذين قد يطلقون على أنفسهم "القرآنيين"، وما هم "بقرآنيين"، فالقرآنِيُّ الحقُّ لا يمكن له أن ينكر السّنة، أو يحكِم فيها تأمُّلاتِه وأهواءَه، يقبل ما يعجبُه وينكر وما لا يعجبه.

ولا يمكن الخروج من هذا الإشكال دون إعادة النظر والقيام بدراسة نقدية تحليلية شاملة لمنهجية الإسناد، ومنهجية مقاييس نقد المتون وعلاقتهما بالسقف المعرفي التاريخي الذي انبثقا في ظلاله، ورصد تطور هاتين المنهجيتين، ودراسة جهود المحدثين في استعمال كل منهما، أو استعمالهما معاً، ومعرفة الأحاديث التي لم تخضع إلا لأحدهما، ثم القيام بعملية تتبُّع تاريخي لتطوُّر هاتين المنهجيتين، وفترات التوقف والانقطاع في تطوير كل منهما واستعمالهما لدى الفقهاء والأصوليين؛ إذ إنَّهما مرَّا بمثل الأطوار التاريخية التي مر بها "علم أصول الفقه" أو سواه من أدوات ووسائل الاجتهاد. كما أنَّ دراسة وتحليل النصوص المختلفة يمكن أن تيسّر السبيل إلى إعادة النظر في هذه المناهج وترتيبها، بحيث تساعد على إعادة بناء العلاقة بشكل سليم بين الكتاب الكريم، والسّنة النبوية المطهرة.

ويبدو أنَّ أئمة الحديث، سواء أولئك الذين اهتموا بالأسانيد، والمتون، وبالتاريخ، ومعرفة الرجال، أو بالعلل وقضايا الجرح والتعديل، أو بأي جانب آخر من هذه الجوانب، اعتبروا أنَّ أبرز الأسئلة وأقوى القضايا التي عرضت عليهم قضية الوضع، وكيفية التخلص منه، بوصفه أبرز التحديات التي واجهتهم بعد الفرقة، فانصب اهتمامهم وتركيزهم على قضايا التصحيح وبناء منهجية الأسانيد والروايات، والعمل على جعلها الضابط الأساسي، ولم تُعْطَ الأُمُورُ الأُخْرَى، ومنهما ما نعدّه تحديات معاصرة، الاهتمام المطلوب، لكنَّها لم تكن قضايا مطروحة بالنسبة إليهم، ولكنها في وقتنا هذا لا بدّ أن تصبح جزءاً من دراساتنا في علوم الحديث.

ولذلك فإنَّه حين برزت مشكلة ما عرف بـ"مختلف الحديث"؛ أي الأحاديث التي تبدو وكأن فيها نوعاً من التعارض، برزت اتجاهات التأويل، تأويل تلك الأحاديث التي ثبتت صحتها، ولكن وردت عليها بعض الأسئلة فيما يتعلق باللفظ أو المعنى، وكتب أهل العلم في هذا كُتُباً لا يزال بعضها متداولاً مثل كتاب "تأويل مختلف الحديث" لابن تيمية، و"تأويل مختلف الحديث" لابن قتيبة.

كل هذه القضايا تجعل من الضروري إعادة النظر في علوم الحديث المتوارثة في ضوء

كل ما تقدم، والعمل على وضعها في الإطار السليم بتحقيق التواصل بين قضاياها وإخضاعها للتحليل، والتمحيص، والنقد، والتفكيك، وإعادة التركيب، فذلك هو الذي سيساعد -إن شاء الله- على تحديد العلاقة بدقة بين الكتاب والسّنة من ناحية، ثم تحديد العلاقة بين الكتاب ومعارف التراث الإسلامي من ناحية أخرى، والتمكّن من تجاوز القراءات التجزيئية وإشكاليات الفهم، والخروج من دائرة الجدل حول الحُجِّيَّةِ بمستوياته المختلفة، لجعل السّنة مصدراً يتعاضد ويتكامل مع المصدر المنشئ "القرآن الكريم"، لإرساء دعائم القِيَمِ الحاكمة: التوحيد، والتزكية، والعمران، وبيان القِيَمِ المُتَفَرِّعَةِ عنها من عدل وحرية ومساواة، وأمانة ونحوها، وتحقيق الضروريات والحاجيات والتحسينات الإنسانية، وبناء المعرفة الإنسانية بناءً سليماً.